البحث العلمي كأداة استباقية في مواجهة التطرف والإرهاب

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل

المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء

في ظل تصاعد ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب، واتساع رقعتهما عبر الفضاءين الواقعي والرقمي، أصبحت المواجهة الأمنية غير كافية وحدها لاحتواء التهديدات المتغيرة، التي تطرحها الجماعات المتطرفة، وهذا البحث ينطلق من فرضية أن البحث العلمي لم يعد مجرد أداة تفسيرية، بل أضحى أداة استباقية مركزية في تفكيك الظاهرة، والتنبؤ بمساراتها، وتصميم تدخلات وقائية فعّالة، إذ تقدم الدراسة مقاربة تحليلية متعددة التخصصات، تدمج بين النماذج النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والرقمية، والبيئية، لفهم الأسباب العميقة التي تقود الأفراد نحو التطرف والإرهاب، ولتقييم فاعلية السياسات الوقائية والتأهيلية في السياقات العربية والدولية، كما تستعرض الدراسة نماذج تفسيرية رائدة، من بينها "ديناميكية الجماعة المتطرفة"، إلى جانب تحليل بيانات حديثة بشأن التجنيد الرقمي، واستغلال الذكاء الاصطناعي، وأثر التهميش والهوية الهشة على المسارات المتطرفة، لتكشف النتائج أن التكامل بين المعرفة الأكاديمية والممارسة الميدانية هو شرط أساس لبناء أدوات استجابة فعالة ومستدامة، كما تبيّن الدراسة أن السياسات الوقائية التي تعتمد على تحليل البيانات، والتعليم المبكر، وتعزيز الهوية الوطنية، تحقق نتائج ملموسة في الحد من التجنيد المتطرف، كما هو الحال في نماذج "مركز اعتدال" السعودي، و"برنامج تكوين" المغربي، وتوصي الدراسة بضرورة تبني أنموذج عربي موحّد للمكافحة الوقائية، يقوم على استثمار البحث العلمي في بناء سياسات استباقية، وتطوير شراكات فاعلة بين مؤسسات البحث ومراكز القرار، وبناء أدوات رصد مبكر تعتمد على فهم تراكمي ومعمق للظاهرة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التطرف، الإرهاب، التجنيد الرقمي، الوقاية، الذكاء الاصطناعي، النماذج النفسية، الأمن الوقائي.

Scientific Research as a Proactionary Tool in Confrontation with Extremism and Terrorism

Asst. Prof. Dr. Abdulkareem Kadhim Ajeel

Higher Institute for Preparing and Qualifying Leaders

General Secretariat of the Council of Ministers

In Light of the growing phenomenon of violent extremism and terrorism and the evolving nature of terrorist threats on the ground and in the digital sphere, the security-based responses alone are not enough to contain the changeable threats proposed by the radical groups. This study is based on the hypothesis that the scientific research is no longer an interpretive tool, but a central proactive tool in dismantling this phenomenon, predicting its pathways, and designing effective proactive interventions. The study presents a multidisciplinary analytical approach drawing on psychological, sociological, political, digital, and environmental frameworks to understand and disrupt the underlying profound reasons of extremist behavior and to assess the effectiveness of proactive and rehabilitating policies in Arab

and international contexts. In addition, the research reviews key interpretive models of radicalization, such as “dynamics of extremist group” model and analyzes recent data on digital recruitment, leverage of Artificial Intelligence, and the effect of marginalization and identity fragility on radical pathways; thereby, the results reveal that integration between academic knowledge and field practice is an essential requirement to build effective and sustainable response tools. The study also reveals that proactive policies based on data analysis, early education, and national identity enhancement achieve concrete results that reduce radical recruitment as in the “Etidal Center” in Saudi Arabia and “Takwine” in Morocco, The findings recommend the necessity of adopting a unified Arab framework for proactive countering that are based on investment of scientific inquiry in proactive policy making, development of effective partnerships among research institutions and decision centers, and building early tracing tools based on an in depth and cumulative understanding for the phenomenon.

Keywords: Scientific research, extremism, terrorism, digital recruitment, prevention, artificial intelligence, psychological models, proactive security.

الاستلام	الارجاع	القبول
2025/5/ 20	2025/5/ 28	2025/6/5

المقدمة

إشكالية البحث

رغم غزارة الدراسات التي تناولت التطرف والإرهاب، إلا أن الساحة البحثية لا تزال تعاني من ارتباك مفاهيمي بشأن المصطلحين، فهناك من يختزل الإرهاب في جماعات دينية معينة، في حين توسع جهات أخرى المفهوم ليشمل أشكالاً من المعارضة أو الحركات الاحتجاجية، من دون تمييز بين التطرف كفكرة، والتطرف كفعل عنيف.

هذا التضارب المفاهيمي ينعكس سلبا على صيغ المكافحة المعتمدة، التي غالبا ما تتسم بالعمومية أو التجزئة، ولا تراعي التداخل بين العوامل النفسية، والسياسية، والاجتماعية، والرقمية، والبيئية، كما إن برامج الوقاية وإعادة التأهيل تعاني من ضعف التنسيق بين التخصصات، وتفتقر إلى الأدوات الاستشرافية القادرة على رصد المخاطر في مراحلها المبكرة؛ ولهذا تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الآتي: (كيف يمكن أن يشكل البحث العلمي أداة استباقية لمواجهة التطرف والإرهاب؟).

أهمية البحث

في العقود الأخيرة، تحوّلت ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب من مجرد تهديد أمني إلى تحد بنيوي عالمي، متعدد الأبعاد والتأثيرات، ولم تعد الهجمات الإرهابية محصورة في حدود جغرافية، ولا قائمة على أيديولوجيا نمطية فقط، بل أصبحت انعكاسا لتفاعلات معقدة تشمل الإقصاء الاجتماعي، والانفجار الرقمي، والانكشاف السيبراني، والهشاشة النفسية، والمظلومية السياسية، والفقر والبطالة، بل وحتى تغيرات المناخ.

باتت الجماعات المتطرفة أكثر قدرة على التكيف مع هذه المتغيرات، مستفيدة من أدوات الإعلام الرقمي، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ نجحت في إعادة تشكيل أساليب التجنيد والتعبئة والاستقطاب، فوفق دراسات حديثة، فإن أكثر من 60% من حالات التجنيد في العالم العربي اليوم تتم عبر الإنترنت، ويستخدم فيها محتوى مشفّر يصعب تتبعه بالخوارزميات التقليدية.

في هذا السياق المتحول، لم يعد من الممكن الاعتماد فقط على الأدوات الأمنية والعسكرية التقليدية، فمواجهة التطرف المعاصر تتطلب تحولاً في منطق التفكير والسياسات، يقوم على البحث

العلمي كأداة استباقية قادرة على تشخيص الديناميكيات العميقة للظاهرة، واستباق مساراتها، وتطوير آليات تدخل علمية وتربوية ووقائية مستدامة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تكتفي بفحص الظاهرة من منظور واحد، بل تقترح مقاربة تحليلية متعددة التخصصات، تسهم في بناء فهم علمي مركب لظاهرة التطرف والارهاب، وتساعد على ابتكار استجابات تتجاوز الردود الأمنية الظرفية، نحو سياسات مجتمعية شاملة ذات طابع استباقي ووقائي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل جذور ظاهرة التطرف والإرهاب من خلال نماذج نفسية، واجتماعية، ورقمية، وسياسية.
2. إبراز دور البحث العلمي في بناء أدوات استباقية لرصد التطرف ومكافحته.
3. تقييم فاعلية النماذج الوقائية العربية مثل "مركز اعتدال"، و "برنامج تكوين".
4. تقديم توصيات لصياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة والدمج التخصصي.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن البحث العلمي يمكن أن يشكل أداة متقدمة لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب، كون هذه الظاهرة ليس نتيجة مباشرة لمعتقدات متطرفة، بل هي عملية تفاعلية طويلة الأمد، تنشأ من تقاطع جملة من العوامل النفسية (مثل اضطراب الهوية)، والاجتماعية (كالنبذ والتهميش)، والسياسية (كالقمع والفساد)، والاقتصادية (كالفقر والبطالة)، والرقمية (كالاستخدام المتقدم للمنصات والخوارزميات)، والبيئية (مثل تأثير ندرة الموارد والنزوح المناخي).

وتفترض أيضا أن الاستجابة الفاعلة لهذه الظاهرة لا يمكن أن تكون أمنية فقط، بل يجب أن تبنى على مقاربة علمية متعددة التخصصات، توظف نماذج تحليلية قادرة على التنبؤ والتدخل المبكر، وتعتمد على الأدلة، وتتكيف مع السياقات المختلفة.

حدود الدراسة ومجالها

تركّز الدراسة على المدة من 2015 إلى 2024، وتستعرض نماذج تطبيقية من السياقين العربي والدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للجماعات الجهادية، والتطرف اليميني، والأنماط الجديدة للتجنيد الرقمي.

مناهج البحث

لقد كان عماد البحث ثلاثة مناهج بحثية لتحقيق الهدف المنشود، وهي المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث

للتحقق من إشكالية البحث وفرضيته في إمكانية توظيف البحث العلمي لمواجهة التطرف والإرهاب، فقد قسم البحث على محورين سبقتهما مقدمة، وانتهى بخاتمة أوجز الباحث فيها أهم ما توصل إليه من نتائج وتوصيات، وقد خصص المحور الأول للأيدلوجيا الإرهابية وأهدافها الاستراتيجية، في حين حلل الثاني آليات وأدوات مواجهة التطرف والإرهاب بدلالة البحث العلمي من خلال استعراض نماذج عربية ودولية.

المحور الأول: الأيديولوجيا الإرهابية وأبعادها النفسية والاجتماعية وأهدافها الاستراتيجية

تشكل الأيديولوجيا الإرهابية اليوم ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز كونها مجرد منظومة فكرية لتشمل شبكة متشابكة من العوامل النفسية، والاجتماعية، والسياسية، التي تفسر دوافع الأفراد والجماعات المتطرفة، فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى التنظيمات الإرهابية لتحقيقها، ففي ظل التحديات الأمنية المتزايدة والعولمة التي جعلت من الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود، لم يعد كافيا فهم الأيديولوجيا الإرهابية من منظور تقليدي يركز على الأفكار فقط، بل بات ضروريا تحليل الديناميات النفسية التي تحرك الأفراد نحو التطرف، وتأثير البيئة الاجتماعية التي تخلق شعورا بالاغتراب والهوية المجروحة، التي بدورها تشكل أرضية خصبة لنمو هذه الأيديولوجيات[1].

فضلاً عن ذلك، تسعى التنظيمات الإرهابية إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتراوح بين السياسية والرمزية، مستغلة التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام الرقمي لتوسيع نطاق نفوذها، والتأثير

على جمهور عالمي، كما إن مصطلحات مثل "الإرهاب" و"التطرف" ما تزال تثير جدلًا واسعا في الأوساط الأكاديمية، في ظل غياب تعريفات موحدة ومعايير ثابتة لتوصيف السلوك العنيف، وهو ما أسهم في إرباك الجهود الدولية في مكافحته[2].

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل للأيديولوجيا الإرهابية عبر استعراض أبعادها النفسية والاجتماعية، وفهم آليات التجنيد والتعبئة، إلى جانب دراسة الأهداف الاستراتيجية التي توجه سلوك هذه التنظيمات، من خلال تبني منهج متعدد يجمع بين علم النفس السياسي، والدراسات الاجتماعية، والتحليل الأمني، إذ يسعى المبحث إلى بناء قاعدة معرفية تساعد في تطوير استراتيجيات مكافحة فعالة تستجيب لتعقيدات الظاهرة وتحدياتها المعاصرة.

أولًا: تسارع الانتاج المعرفي في فهم السلوك الارهابي

شهدت العقود الأخيرة تطورا لافتا في المعرفة العلمية بشأن فهم السلوك البشري، مما وفّر أدوات تحليلية قوية لفهم ظاهرة الإرهاب، وعملية تحول الأفراد إلى إرهابيين، ومع ذلك، لا تزال هذه المعارف بعيدة عن التوظيف الكامل في مراكز القرار والأجهزة الأمنية، ما يستدعي بذل جهد مؤسسي لتثقيف المعنيين بالواقع الراهن للبحث العلمي في هذا المجال[3].

كما أسهم علم النفس السياسي بشكل ملحوظ في تطوير أطر تحليلية لفهم السلوك الإرهابي، من خلال تسليط الضوء على البعد النفسي الداخلي للأفراد المنخرطين في الجماعات المتطرفة، ومن بين أبرز النماذج النفسية التي ظهرت في هذا المجال، كان ما قدمه الباحث الأمريكي، جيرولد بوست (Jerrold Post)، الذي ركز على مفهومين جوهريين لفهم دوافع الإرهابيين، وهما، الإسقاط النفسي، والبارانويا، و يرى بوست أن الفرد الإرهابي لا يتحرك فقط بدوافع أيديولوجية أو سياسية، بل تدفعه أيضا أزمات داخلية لم تحل، مثل مشاعر الإحباط، والفشل، أو الصراعات مع السلطة أو الهوية، وفي هذا السياق، يستخدم الإرهابي آلية "الإسقاط النفسي"، إذ ينقل هذه الأزمات الذاتية إلى الخارج، ويحملها لخصومه أو المجتمع الذي يشعر بأنه أقصاه أو همشه، ويسقط كل ما يرفضه في ذاته – من ضعف أو نقص – على "الآخر" الذي يتحول إلى "عدو وجودي"، أما البعد الآخر الذي شدد عليه بوست فهو "البارانويا" أو النزعة الارتيابية، إذ يتبنى الإرهابي نظرة شكوكية وعدائية للعالم من حوله، ويرى في كل تحرك خارجي تهديدا مباشرا له ولجماعته، هذه الحالة من الارتياب المبالغ فيه تدفعه إلى تبرير استخدام العنف بوصفه رد فعل وقائيا أو دفاعا

عن النفس، وليس عدوانا، وهنا تتحول أفعاله إلى ما يشبه "مهمة أخلاقية" في نظره، تخفي دوافعه النفسية الحقيقية تحت غطاء نضالي[4].

وبهذا الطرح، أسهم جيرولد بوست في تفكيك الأسس النفسية التي تجعل من بعض الأفراد أكثر عرضة للانخراط في الإرهاب، مشددا على أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، ما لم تعزز بفهم معمق لبنية التفكير والسلوك لدى من يسلك هذا الطريق المتطرف.

وفي هذا السياق، طور كل من (مكولي وموسكالينكو) أنموذج "ديناميكية الجماعة المتطرفة"، الذي يوضح كيف تنتقل الجماعات المتطرفة بالفرد من مرحلة الانفعال العاطفي إلى الفعل العنيف المنظم، يقوم الأنموذج على ثلاث آليات مترابطة وهي، الاستقطاب العاطفي الذي يحول الغضب الشخصي إلى كراهية جماعية عبر خلق "عدو مشترك"، وعزل الهوية الذي يعيد تشكيل الانتماء بشأن رموز الجماعة الجهادية، والتدرج في الالتزام الذي يبدأ من الانفعال، ثم الانجذاب، ثم يتحول إلى فعل عنيف، وهذا الأنموذج يعزز فهمنا للبعد النفسي الاجتماعي للتجنيد، ويؤكد أن التطرف لا يبدأ من الفكرة بل من الشعور بالخذلان وهشاشة الهوية[5]، كما تشير تحليلات بوست إلى أن الجماعات الإرهابية تستبدل الهوية الأصلية بهوية جديدة تقدس الجماعة، وتربط السلوك العنيف بـ"مهمة أخلاقية" تخفي خلفها دوافع نفسية غير ظاهرة[6].

ويشير الباحث لؤي خزعل جبر، إلى أن البنية النفسية للفرد، خصوصا ما يعرف بـ"النرجسية المجروحة"، واضطراب الهوية، تعد من المحركات الداخلية الأساسية نحو العنف والتطرف، فالفرد الذي يشعر بالإقصاء أو التهميش، تتولد لديه رغبة في إثبات الذات والانتقام، خاصة حين تتعرض صورته الذاتية المتضخمة للإهانة أو الفشل، وتزداد خطورة هذا الاستعداد النفسي حين يتقاطع مع خطاب تعبوي خارجي، مشبع بالرموز الدينية والبطولية، يمنح الفرد شعورا بالانتماء والمعنى، ويحول أزماته الشخصية إلى "قضية مقدسة"، وهنا تتحول القناعة المتطرفة إلى فعل عدائي ملموس، يجد فيه الفرد تبريرا أخلاقيا وسردية تضفي على سلوكه طابعا بطوليا[7]، وبذلك، يؤكد جبر أن فهم السلوك الإرهابي يتطلب تحليلاً للبنية النفسية العميقة للفرد، وليس الاقتصار على العوامل الفكرية أو الدينية وحدها.

وتشير الدراسات إلى ضرورة إعادة النظر في الممارسات المتبعة عبر تبني فهم أوسع للأسباب والعوامل المؤثرة، بما يسمح بوضع أولويات استراتيجية أكثر حكمة، والانتقال من منطق

الاستجابة المنفصلة إلى منهج متعدد المستويات يأخذ بعين الاعتبار أن دوافع التطرف اجتماعية، بينما الوعي به فردي وسياقي، وأن عملية الانخراط مع المتطرفين يجب ألا تختزل في مواجهة الأيديولوجيا الدينية وحسب، بل يجب أن تمتد إلى تحليل البدائل السياسية غير المفحوصة والتفاعل مع الهياكل الاجتماعية المنتجة للتطرف[8].

ثانيًا: الأسس الفكرية للتيارات الجهادية والمفاهيم المرجعية

برزت مع نهاية القرن العشرين حركات شبكية ذات امتداد عالمي، مزجت أنماطًا متعددة من الصراع المعاصر، مشكّلة هيكلًا مفاهيميا جديدا، وقد تبنّى فاعلون جدد أهدافًا تقليدية ذات طابع ثوري تغييري، مستخدمين خطابا يقوم على المشاركة الواسعة ومفاهيم حديثة للعنف والدين والحرب[9].

إن أحداث 11 سبتمبر لم تكن مجرد لحظة انفجار للعنف، بل لحظة تحول جذري في بنية التدخلات العسكرية، إذ أدت إلى إعادة تصنيف كثير من الحركات إلى "أهداف إرهابية" من خلال عدسة العنف غير المشروع، ما أتاح مبررا لنهج أمني استباقي واسع النطاق[10].

إن تحليل كيفية توظيف الحركات الجهادية مفاهيم مثل، "القاتل"، و"المجاهد"، و"المناضل"، يعد مجالًا واعدا للبحث لما يتضمنه من إمكانات ربط بين دراسات الإسلام ودراسات مكافحة الإرهاب[11].

وتشير دراسات حديثة إلى أن التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، نجحت في توظيف أدوات الدعاية الرقمية بصورة غير مسبوقة في سياق الحركات المتطرفة، لتحويل خطابها العنيف إلى محتوى إعلامي جاذب، خاصة لدى فئة الشباب، من خلال المزج بين التقنيات الحديثة والسرديات الدينية والبطولية التي تخاطب مشاعر الهوية والانتماء المفقودة لدى جمهورها المستهدف[12].

لقد عمل تنظيم داعش الإرهابي، بشكل خاص، على إعادة تأطير العنف ليبدو كفعلٍ خلاص فردي وجماعي في آنٍ واحد، مستخدما وسائط مرئية ومسموعة متقنة الصنع، تضم رموزا دينية وشعارات بطولية وأسلوبا بصريا شبيها بإنتاجات هوليوود، وفي هذا السياق، تم إنتاج أفلام دعائية مثل Flames of War و Although the Disbelievers Dislike It، التي استخدمت فيها مؤثرات سينمائية وموسيقى تصويرية تهدف إلى إثارة الحماسة واستثارة الدافع الجهادي[13].

ولم يكتف التنظيم بالإنتاجات الدينية التقليدية، بل استثمر عناصر الثقافة الغربية، كالموسيقى، لخدمة أجندته، وأحد أبرز الأمثلة على ذلك استخدامه لما يعرف بـ"الراب الجهادي"، لاستقطاب فئات من الشباب الأوروبي، ممن قد لا يتأثرون بالخطاب الديني المباشر، بل يتجاوبون مع المحتوى الفني والثقافي بلغة مألوفة لديهم[14].

وتجسد قصة دينيس كوسبرت – (Denis Cuspert) المعروف باسمه الفني Deso Dogg – هذه الاستراتيجية بوضوح؛ فقد كان مغني راب ألمانيا شهيرا، ثم التحق بتنظيم داعش وأصبح أحد رموزه الإعلامية، إذ ظهر في فيديوهات دعائية عدة، يروج للعنف بلهجة أوروبية ومعايير سينمائية، ما ضاعف من تأثيره في فئات الشباب داخل أوروبا[15].

وقد كشفت دراسة إقليمية حديثة شملت 5,000 شاب في عشر دول عربية، أن نسبة التجنيد عبر الإنترنت ارتفعت من 34% عام 2020 إلى 61% عام 2024، وكانت منصة "تيك توك" الأكثر استخداما بنسبة 42% من الحالات المسجلة[16].

كما تشير تقارير بحثية صادرة عن معهد الحوار الاستراتيجي (ISD) في لندن، إلى أن نجاح داعش في التغلغل في الفضاء الرقمي يعكس نقلة نوعية في أدوات التجنيد والتعبئة الأيديولوجية، ما يستدعي بالمقابل تطوير خطاب إعلامي وقائي ذكي، قائم على فهم الآليات النفسية والثقافية التي استخدمها التنظيم باحتراف[17].

ثالثًا: الاستجابة النفسية والاجتماعية للتطرف والإرهاب

تجمع الدراسات النفسية والاجتماعية الحديثة على أن التصدي لظاهرة الإرهاب لا يقتصر على المعالجة الأمنية أو القانونية، بل يتطلب تفكيك البنى النفسية والاجتماعية التي تمكّن الفكر المتطرف من النمو داخل الفرد والمجتمع، فالإرهاب ليس مجرد انحراف سلوكي، بل هو نتاج منظومة معقّدة من التفاعلات النفسية والشعورية، يمر فيها الفرد غالبا عبر مراحل من العزلة، والشعور بالحيف، وضعف الانتماء، ما يجعله عرضة للاستقطاب والوقوع في فخ الخطاب المتطرف[18].

إن التصور الاستراتيجي لمكافحة التطرف يفرض – بالدرجة الأولى – تمكين الفرد من أدوات التفاعل الواعي داخل الفضاء الاجتماعي، وتعزيز قابليته للنقاش النقدي والانفتاح على الرأي الآخر، وذلك من خلال بيئات تعليمية تفاعلية ومؤسسات مجتمعية تكرس قيم التعددية

والمواطنة، ومن هنا، تعد الجامعات ووسائل الإعلام ومراكز الشباب فضاءات أساسية لتأسيس الحصانة الفكرية والاجتماعية، إذا ما أُعيد توظيفها بأساليب تفاعلية وليست تلقينية فقط.

وتشير دراسات عربية إلى أن غياب النقاش الحر داخل الفضاء التربوي، وافتقار المؤسسات التعليمية إلى محتوى يعزز القيم المدنية، والانفتاح الثقافي، يمثلان بيئة خصبة لانتعاش الخطابات الإقصائية والعنيفة[19].

من هنا، فإن تطوير منصات معرفية تتيح الوصول الحر إلى المعلومات، وتعزز التفكير التحليلي لدى الشباب يعد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسة في مقاومة الإرهاب، وقد أظهرت تجربة "برنامج تكوين" في المغرب أهمية إدماج التثقيف المدني داخل المدارس بوصفه أداة وقائية مستدامة تعالج الجذور العميقة للتطرف[20].

ولأن التجنيد الراديكالي غالبا ما يبدأ في سن مبكرة، فإن إعداد برامج تدخل نفسي وتعليمي موجهة للأطفال والمراهقين المعرضين للعنف، هو من صميم المعالجة الاستراتيجية، وتؤكد وثائق اليونسكو أن بناء "مناعة نفسية تدريجية" عبر مراحل التعليم، أكثر فاعلية من الحملات الخطابية الثابتة أو المتكررة[21].

من منظور التحليل النفسي، لا تقتصر أهداف الجماعات المتطرفة على كسب أفراد جدد، بل تسعى إلى إعادة تشكيل هوية الفرد المستهدف، ويتم ذلك عبر عزله نفسيا وثقافيا عن محيطه وربطه برمزية جماعة "الصفوة" التي تتقاسم معه مشاعر الإهانة أو الإقصاء نفسها، فالمسألة لا تتعلق فقط بقناعة أيديولوجية، بل بـ"شعور جمعي" بالخذلان يعاد توظيفه داخل بنية التنظيم[22].

وتشير دراسة ميدانية حديثة أجراها "مركز اعتدال" في السعودية على 500 متطرف سابق، إلى أن 78% منهم عانوا من اضطرابات في الهوية، بينما 90% تم تجنيدهم عبر الإنترنت، غالبيتهم بين سن 15 و 25 عاما، وتكشف هذه النتائج عن مركزية "الهوية الهشة" في عمليات التجنيد المتطرفة، مما يستدعي استراتيجيات تدخل مبكرة تستهدف البنية النفسية والانتماء الاجتماعي للشباب[23].

وتظهر تحليلات علم النفس السياسي أن التجنيد غالبا ما يمر بثلاث مراحل مترابطة، تبدأ بالانفعال، والانجذاب، و الالتزام، وتفعَّل هذه المراحل عبر رسائل تستهدف "الفراغ الوجودي"، و

"الحيرة الهوياتية" لدى الشباب، وهي رسائل تعتمد في جزء كبير منها على المحتوى الرقمي والمشاهدة البصرية[24].

وعليه فإن كثيرا من الفئات المستهدفة لا تتطرف بدافع الفكرة فقط، بل بدافع الشعور، فالخطاب العاطفي أكثر أثرا في استقطاب الأفراد من الخطاب الأيديولوجي، خصوصا إذا تم تقديمه ضمن بيئة رقمية تفتقر إلى النقد وتقوم على "إعادة إنتاج الغضب".

وتستثمر الجماعات المتطرفة هذا الغضب عبر سرديات "الكرامة المهدورة" و"النصر المؤجل"، إذ تقدَّم أعمال العنف كخيار أخلاقي ووجودي لاسترداد الذات، ولا يخفى أن بعض المنصات الإلكترونية صارت تمتلك خوارزميات ونماذج تحليل نفسي تساعد على "تفصيل الرسالة حسب نمط الجمهور"، وهي استراتيجية دعاية توظف علم النفس السلوكي لخدمة مشروع الراديكالية[25].

وتظهر التجارب أن تصور الإرهاب كنتاج لنشاط معرفي واجتماعي مستمر يفرض تركيز جهود المكافحة على قدرة الفرد على التنقل داخل الفضاء الاجتماعي بوعي نقدي وتضامن مع الآخرين، وينبغي تطوير منصات معرفية تتيح الوصول إلى المعلومات، وتعزز التفكير النقدي، والانفتاح على النقاش الحر، فبدعم من السياسات العامة والجامعات ووسائل الإعلام، يمكن جمع الضحايا والجناة في مساحات حوار بناءة، لكن الاعتماد على الإنترنت وحده لا يعوض التفاعلات وجهاً لوجه، لذا يجب أن تركز السياسات على خلق بيئات تعليمية مغلقة للشباب حتى سن الخامسة والعشرين، تتيح الإدماج الاجتماعي وتكافئ السلوك المؤسسي الإيجابي طويل الأمد[26]، كما ينبغي تصميم تدخلات تعليمية نفسية موجهة للأطفال المعرضين للعنف، على أن تتدرج هذه التدخلات مع مراحل التعليم ولا تقدَّم كرسالة واحدة ثابتة[27].

رابعًا: المقاربات النظرية المفسِّرة

تمثّل ظاهرة التطرف والإرهاب تحديا فكريا ومعرفيا معقّدا يستدعي توظيف مقاربات متعددة التخصصات، لفهم ديناميكيات السلوك المتطرف، ودوافعه الفردية والجماعية، فكلما تعمقنا في تحليل الظاهرة، تبين أنها لا تختزل في سبب واحد أو عامل منفرد، بل تتجاذبها تفسيرات متنوعة تشمل البعد النفسي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، بل وحتى الاقتصادي والديني، ومن هنا، فإن الاقتراب النظري المتعدد يشكّل ضرورة لا غنى عنها لفهم هذه الظاهرة وتفكيك أسبابها، خاصة

وأن الأدبيات المعاصرة تطرح عددا من النماذج النظرية التي تساعد في تفسير سلوك المتطرفين، من دون الوقوع في التبسيط أو التعميم.

1. المنهج العقلاني

تعد مفاهيم "التطرف"، و"الراديكالية"، و"الإرهاب" من أكثر المفاهيم اضطرابا وغموضا في الأدبيات الأكاديمية، وغالبا ما ينظر إلى التطرف من زاوية دينية أو نفسية فقط، من دون تحليل للعوامل السياسية والاجتماعية[28]، وقد اقترح بعض الباحثين ضرورة اعتماد أنموذج سببي متعدد المستويات يبدأ من العوامل العالمية وصولاً إلى المحلية، لفهم كيف يتحول المتطرف إلى إرهابي[29].

وفي مقاربة ظاهرة الإرهاب، يعد المنهج العقلاني من أبرز الأطر النظرية التي تفسر سلوك الجماعات المتطرفة، إذ ينظر إلى العنف بوصفه وسيلة استراتيجية مقصودة، يتبناها الفاعلون بناء على حسابات عقلانية للمنافع والتكاليف ضمن بيئات اجتماعية وسياسية معقدة، فالمنظمات الإرهابية –في هذا السياق – لا تتحرك من منطلقات عاطفية فقط، بل ترى في العنف وسيلة فعالة لتحقيق أهداف تعدها غير قابلة للتحقيق من خلال الوسائل السياسية التقليدية[30].

يذهب عدد من الباحثين، من بينهم مارثا كرينشو (Martha Crenshaw)، إلى أن اختيار العنف السياسي غالبا ما يمثّل استجابة لعوامل بنيوية أو موضوعية، وليس مجرد اندفاع نفسي، وهو ما يجعل الإرهاب يبدو خيارا منطقيا في نظر من يمارسونه، لا سيما في السياقات التي ينظر فيها إلى الدولة أو المجتمع كجهات فاشلة في تحقيق العدالة أو تمثيل المصالح[31].

كما يؤكد بعض المفكرين العرب هذا الطرح، ويذهبون إلى أن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تعتمد خطابا عقلانيا مدروسا يستثمر الأزمات الاجتماعية والسياسية لتوسيع دائرة التجنيد والتأييد، كما هو الحال مع تنظيمي القاعدة وداعش[32].

وتشير بعض الدراسات إلى أن المنهج العقلاني لا يتعارض بالضرورة مع وجود أيديولوجيا متطرفة، بل يرى أن الجماعات تستخدم الأيديولوجيا كأداة حشد وتبرير، في إطار ما يمكن تسميته بـ"البراغماتية الراديكالية"، إذ يتم توظيف الخطاب الديني أو السياسي لتبرير العنف أمام الجمهور وتدعيم الولاء الداخلي[33].

2. نظرية الهوية

تركز هذه النظرية على دور "الهوية الاجتماعية" كمصدر رئيس للسلوك الجماعي، إذ يحدد الأفراد أنفسهم ضمن جماعات داخلية (in-groups) في مقابل جماعات خارجية (out-groups)، والإرهاب في هذا السياق ينظر إليه كمظهر متطرف للدفاع عن هوية مهددة، وهو ما يفسر الانجذاب نحو الجماعات الإرهابية[34]، وتشير دراسات حديثة إلى أن العوامل المحفزة للهوية -مثل الشعور بالمظلومية أو الإقصاء- يمكن أن تدفع الأفراد إلى دعم أو الانخراط في سلوكيات جماعية عنيفة[35].

وتشير نظرية الهوية الاجتماعية إلى أن انخراط الأفراد في سلوك جماعي، بما في ذلك العنف، لا ينبع فقط من قناعة أيديولوجية أو مصالح مادية، بل يتجذر في الشعور بالانتماء إلى جماعة ينظر إليها كضحية أو كيان مهدَّد، فحينما يشعر الفرد بأن هويته الجمعية -سواء أكانت دينية أم قومية أم ثقافية- موضوعة تحت خطر وجودي؛ فإن استجابته تتجاوز حدود العقلانية السياسية لتتخذ شكلاً دفاعيا وجوديا، قد يتجسد في تبني العنف بوصفه وسيلة "شرعية" لحماية الذات الجماعية.

وقد بين الباحثان هنري تاجفيل، وجون تيرنر (Tajfel & Turner)، من خلال دراسات رائدة، أن مجرد التصنيف النفسي للناس إلى "نحن" و"هم" كاف لتحفيز مشاعر التمايز والتوتر، بل وحتى الاستعداد للمواجهة، حتى في غياب نزاع حقيقي أو مصلحة مباشرة، فالهويات الجمعية لا تحرك فقط دوافع الانتماء، بل تفعل آليات الإقصاء والعداء حينما تشعر أصحابها بالتهديد أو التهميش[36].

في هذا السياق، تصبح الهوية عاملاً تعبويا بالغ التأثير، وقادرا على حشد الأفراد في اتجاه العنف، لا بسبب العقيدة بحد ذاتها، وإنما بسبب الشعور الجمعي بالخطر أو الإهانة أو النفي، الذي يعاد إنتاجه داخل الخطاب المتطرف، ويغذّى بمحتوى يكرس ثنائية الضحية والجلاد؛ ولهذا السبب، تشكّل الهوية عنصرا مركزيا في فهم النزاعات الطائفية والإثنية، وتعد من أبرز الأدوات النفسية المستخدمة في الخطاب التحريضي.

وفي السياق نفسه، تشير دراسة المركز الأوروبي لمكافحة التطرف إلى أن الشعور بالمظلومية و"الهوية المجروحة" يشكلان مدخلاً رئيسا في خطاب الجماعات الإرهابية، إذ يقدَّم العنف بوصفه أداة لاسترداد الكرامة الجماعية ورد الاعتبار المفقود[37].

ويشير الباحث حيدر سعيد إلى أن التنظيمات الإرهابية في العالم العربي لم تكتف باستثمار الانقسامات الدينية والمذهبية القائمة، بل نجحت في إعادة تعريف الهويات الجمعية ذات الطابع الديني والطائفي، وتحويلها إلى أدوات فاعلة في الصراع والتجنيد، فقد عملت هذه الجماعات على هندسة الخطاب الهوياتي من جديد، بحيث تغدو الطائفة أو المذهب ليس مجرد إطار ثقافي أو ديني، بل ساحة تعبئة نفسية ورمزية تستخدم لاستقطاب الأفراد وشحنهم شعوريا تجاه "الآخر" المصوَّر كتهديد وجودي، وقد وفرت هشاشة الدولة، في كثير من السياقات العربية، بيئة خصبة لهذا التحول، خاصة في ظل غياب آليات العدالة الانتقالية بعد فترات النزاع، ما جعل الانتماء إلى الجماعة الفرعية (الطائفية أو الدينية) يبدو أكثر أمنا من الانتماء إلى دولة فاشلة أو محايدة، وبهذا الشكل، استطاعت الجماعات الإرهابية أن تعيد تدوير مشاعر المظلومية والخذلان الجماعي إلى طاقة تعبوية، تستثمر في بناء الولاء للتنظيم على حساب الولاء للوطن أو للمجتمع الأوسع[38].

هذا التوظيف السياسي للهويات لم يكن محض استغلال عابر، بل يمثل جزءا من استراتيجية خطابية منظمة تسعى إلى كسر الهويات الوطنية الجامعة، وزرع ثنائيات الصراع الدائم، بما يمكّن هذه التنظيمات من البقاء والتوسع في بيئات منقسمة وغير متصالحة.

3. النظريات النفسية

تحاول النظريات النفسية تفسير السلوك العنيف من خلال سمات الفرد وسيرته النفسية، فبعض المنظرين يرون أن سمات مثل العزلة الاجتماعية، واضطراب الهوية، والاكتئاب، أو النرجسية المجروحة، تخلق أرضا خصبة للتطرف، خاصة إذا التقت مع بيئة حاضنة وجماعة متطرفة تقدم تفسيرا مريحا لمعاناة الفرد[39].

وتشير بعض الدراسات النفسية الحديثة إلى أن الأفراد الذين يشعرون بفقدان القيمة الذاتية أو يفتقرون إلى روابط مجتمعية قوية، غالبا ما يبحثون عن "بديل هوياتي" يعيد لهم الإحساس بالانتماء والمعنى، وتستغل الجماعات المتطرفة هذا الاحتياج من خلال تقديم خطاب يفسر الألم

الشخصي ضمن صراع جماعي، ويعيد تأطير الإخفاقات الذاتية كجزء من مظلومية عامة، ما يمنح الفرد شعورا زائفا بالبطولة والانتصار المعنوي.

إذا فالنظريات النفسية تحاول الربط بين سمات فردية وبين الميل إلى العنف السياسي، وتشدد على أهمية انسجام الرسائل الإعلامية والتعليمية مع السرديات الثقافية للجماعات المستهدفة، حتى لا تفقد مصداقيتها[40].

ومن هذا المنظور، فإن الفشل في فهم التكوين الشعوري للفئات المستهدفة قد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ فكل خطاب إعلامي أو تربوي لا يلامس التجربة الشعورية للفرد، ينظر إليه كأداة دعائية أو قمعية، ما يعزز من سرديات "الخذلان الجمعي" التي تتغذى عليها الجماعات المتطرفة في خطابها التعبوي.

ويرى الطبيب النفسي الأمريكي جيرولد بوست (Jerrold Post) أن الإرهابي يميل إلى ما يعرف بـ"الإسقاط النفسي"، أي أنه يسقط مشكلاته الداخلية على الآخر، ويضفي على العنف صفة "الواجب الأخلاقي" أو "الدفاع عن النفس" في مواجهة ما يعده ظلما من الآخرين أو من الدولة[41].

ويؤكد بوست أن هذا النمط من الإسقاط لا يحدث فقط بشكل فردي، بل يمكن أن يتحول إلى إطار جماعي تنظمه الجماعات الراديكالية عبر خطاب يربط بين الألم الشخصي والقضية العامة، فيصبح "العنف" مظهرا من مظاهر التطهير الذاتي واسترداد الكرامة، وليس مجرد أداة صراع.

ورغم أهمية أنموذج "ديناميكية الجماعة المتطرفة"، فقد وجهت له انتقادات عدة، منها الإفراط في التعميم، إذ يهمل دور بعض القادة الذين لا يعانون من اضطرابات نفسية، كما إنه لا يغطي العوامل البنيوية كالفقر والتهميش السياسي والاقتصادي، التي تعد محركات أساسية للانضمام للتنظيمات الإرهابية، وفق ما يؤكده بعض الباحثين العرب[42].

كما ينتقد الأنموذج أيضا لافتقاره إلى الاعتبارات الثقافية – التاريخية التي تسهم في تشكيل نفسية الفرد الراديكالي، إذ إن التجارب الجمعية المرتبطة بالحروب، والهزائم، والانقسامات الطائفية، تخلق "ذاكرة نفسية جماعية" تستثمر لاحقا في التأطير العنيف للهوية والانتماء.

لكن الاتجاهات الحديثة في علم النفس السياسي ترى أن التطرف لا ينتج فقط عن اضطرابات فردية، بل يتشكل في إطار بيئة جماعية مأزومة، تتضافر فيها العوامل النفسية، والاجتماعية، والسياسية، وتؤكد تقارير منظمة اليونسكو أن فاعلية التدخلات المضادة للراديكالية تعتمد على قدرتها على تقديم سرديات بديلة تشبع الحاجات النفسية، وتعيد للفرد الشعور بالانتماء المجتمعي والمعنى الوجودي، بدلاً من العزلة والانفصال[43].

وتوصي هذه الاتجاهات بضرورة بناء برامج نفسية تربوية متكاملة تبدأ من الطفولة، تركّز على تطوير الذكاء العاطفي والتفكير النقدي والمرونة النفسية، لا سيما في البيئات التي تشهد مستويات عالية من الصراع أو الهشاشة الاجتماعية، وذلك من أجل تحصين الفرد مبكرا ضد الخطابات المتطرفة.

المحور الثاني: آليات ومقاربات مكافحة التطرف والإرهاب بدلالة البحث العلمي

أصبحت ظاهرة التطرف والإرهاب من أبرز التحديات العالمية التي تستدعي مقاربات متقدمة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، فالتصاعد المستمر في أنماط العنف، وتعدد أبعاده النفسية والاجتماعية والسياسية، أظهر محدودية المعالجات الأحادية، وأكد الحاجة إلى أطر أكثر شمولاً وتعددا في الاستجابة، فالتطرف ليس فعلاً معزولاً، بل نتيجة تفاعلات مركبة بين عوامل الهوية، والحرمان، والتهميش، والصراعات الثقافية والرمزية، مما يجعله ظاهرة ديناميكية ومتغيرة ترتبط بسياقات محلية ودولية.

وفي مواجهة هذا الواقع المتحول، ظهرت جملة من المقاربات النظرية التي حاولت فهم ديناميكيات التجنيد والتطرف، بعضها انطلق من التحليل النفسي للفرد، وأخرى ركزت على البنى الاجتماعية أو الإيديولوجية أو الرقمية التي تخلق بيئات خصبة لنمو الفكر المتطرف، وقد ترافق هذا التنظير مع تطبيقات عملية تبنتها الحكومات والمنظمات الدولية، في مسعى لتطوير سياسات وقائية واحتوائية تتماشى مع تعقيد المشهد.

كما فرضت التحولات الحديثة في أنماط العنف –من الهجمات الجماعية إلى "الإرهاب الفردي" و"التحفيز الرقمي"– تحديات جديدة على فاعلية السياسات الأمنية، خاصة مع توسع استخدام الإنترنت كأداة تجنيد وتعبئة وبناء رمزية، وفي ظل غياب إطار نظري موحد قادر على

احتواء هذه الديناميكيات المتسارعة، برزت الحاجة إلى نماذج تفسيرية متعددة التخصصات تستوعب الفوارق السياقية والثقافية، وتدمج العوامل النفسية والاجتماعية مع السياسية والاقتصادية في تحليل الظاهرة.

ويطرح كذلك دور المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية كخط دفاع أول في بناء الحصانة الفكرية والمجتمعية، من خلال تعزيز قيم التعددية والانتماء والتفكير النقدي، إلى جانب مراجعة البعد الاقتصادي الذي غالبا ما يغذّي الهشاشة المجتمعية، ويمنح التنظيمات المتطرفة روافع استقطاب فعالة، أما من جهة البيئة الرقمية، فقد بات من الضروري إعادة تعريف دور الدولة في هذا الفضاء، ليس فقط كجهة رقابية، بل كصانعة لثقافة رقمية آمنة تسهم في الوقاية المبكرة.

تتطلب مواجهة هذه الظاهرة المعقدة بناء استجابات مرنة ومتكاملة، تربط بين الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وتعتمد على التنسيق المستدام بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان مقاربات أكثر فاعلية واستباقية في التصدي لخطر بات يتكيف بسرعة ويتخذ أشكالاً متعددة ومتشعبة.

أولًا: تطور الظاهرة التطرف والارهاب

في السنوات الأخيرة، أصبح التطرف موضوعا محوريا في السياسات الأمنية والدبلوماسية للعديد من الدول، ولا سيما بعد صعود تنظيم داعش الإرهابي، الذي مثّل تحولاً نوعيا في نماذجِ العنف العابر للحدود، وقد اتخذت الحكومات إجراءات مشددة شملت تدابير أمنية جديدة، وتعزيزا لمراقبة المجتمعات المعرضة للتأثر بالأفكار المتطرفة[44].

وتشير بيانات معهد الاقتصاد والسلام إلى أن أكثر من 70% من الهجمات الإرهابية بين 2013 و 2019 كانت من تنفيذ جماعات غير حكومية، ما يظهر تحول مركز التهديد من دول إلى فاعلين غير تقليديين[45].

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعيا في أنماط العنف الإرهابي، إذ لم تعد الهجمات تقتصر على العمليات المنظمة التي تقف خلفها جماعات راديكالية واضحة البنية والقيادة، بل اتسعت لتشمل ما يعرف بالهجمات الفردية، التي غالبا ما تنفذ من أفراد غير مرتبطين تنظيميا بأي جهة متطرفة، لكنهم يستلهمون أيديولوجيات متطرفة من خلال المحتوى الرقمي المحرض على العنف، وقد أسهمت البيئة الرقمية المفتوحة، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات الفيديو

المغلقة، في تحفيز هؤلاء الأفراد، وتوفير محتوى تعبوي يضفي على أفعالهم بعداً أخلاقيا أو دينيا زائفاً، ما شكّل تحديا غير تقليدي لأجهزة الأمن القومي، التي تجد صعوبة متزايدة في رصد النوايا الفردية قبل تنفيذ الفعل الإرهابي[46].

في الوقت ذاته، لم يعد التطرف مقتصرا على تيارات دينية أو جماعات بعينها، بل برزت بقوة في المجتمعات الغربية موجات من التطرف اليميني، مدفوعة بخطابات كراهية عرقية وثقافية، تغذيها أزمات الهوية والهجرة، والشعور بالتهديد من الآخر المختلف، هذا التوسع في خريطة التطرف –من الديني إلى السياسي، ومن الجماعي إلى الفردي– أفرز واقعا أمنيا جديدا يتطلب إعادة نظر شاملة في أدوات التحليل والتنبؤ والتدخل، بما يضمن فهما أكثر تعقيدا لتكوينات التطرف المعاصر واستجاباته المتحولة باستمرار[47].

إن هذا التحول يتطلب إعادة تعريف مفهوم التهديد في الاستراتيجيات الأمنية، إذ لا يقتصر على الجماعات، بل يشمل الأفراد، والبنى الرقمية، والسياقات الثقافية التي تسمح بتكوين الراديكالية.

إن التطور الملحوظ في ظاهرة التطرف والإرهاب لا يعكس فقط تحولاً في أساليب العنف، بل يدل على خلل أعمق في البنى الاجتماعية والسياسية التي فشلت في احتواء الفئات المهمشة، وترك مساحات خالية ملأها خطاب الكراهية والانغلاق، فالتحول من التنظيمات الهرمية إلى الفاعلين الأفراد، ومن العمل الجماعي إلى الأفعال العنيفة غير المركزية، يظهر فشل المقاربات التقليدية في فهم الديناميكيات النفسية والثقافية التي تدفع بالأفراد نحو التطرف.

البيئة الرقمية، التي كان يعول عليها في تعزيز الوعي والانفتاح، تحولت بدورها إلى ساحة خصبة لإعادة إنتاج السرديات الراديكالية، إذ تفكك المنصات حدود الرقابة، وتعمق العزلة، وتعيد بناء الانتماء على أساس الغضب لا الحوار، كما إن تصاعد التطرف اليميني يطرح سؤالاً جوهريا بشأن طبيعة "الآخر" في المجتمعات الحديثة، وكيف يتم تصنيعه كشبح دائم يبرر العنف ويفكك القيم الديمقراطية من داخلها.

من هنا، لا بد أن تنتقل السياسات من منطق "الردع" إلى منطق "الفهم العميق" للسياقات المنتجة للتطرف، وأن تبنى استراتيجيات شاملة تتجاوز التدخلات الأمنية إلى إصلاح المنظومات التعليمية والإعلامية والثقافية، فالتطرف، في جوهره، ليس مجرد فعل مادي، بل عرض لخلل في البناء الرمزي للمجتمع، ما يتطلب إصلاحا طويل الأمد في بنية الخطاب والسياسة والقيم.

ثانيًا: غياب الأطر النظرية الشاملة

رغم وفرة الدراسات عن التطرف، لا أن معظمها يفتقر إلى إطار نظري موحد يفسر انخراط الأفراد في العنف السياسي أو الديني، مما أدى إلى فهم مجزأ وغير مكتمل، وطرحت موجات العنف السياسي المتكررة أسئلة جديدة بشأن كيفية فهم هذه الظواهر الفردية، وما إذا كانت النماذج السائدة تصلح لفهم التطرف في سياقات ثقافية وتاريخية مختلفة[48]؛ لذا تزايدت الحاجة إلى نماذج نظرية متكاملة، تجمع بين المقاربات النفسية والاجتماعية والسياسية، وأدى هذا إلى بروز ما يعرف بـ"الأنموذج القائم على العمليات" الذي يعتمد على دمج آليات متعددة من علوم الجريمة وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، ويعتمد هذا الأنموذج على فهم التطرف بوصفه "عملية متدرجة"، تبدأ من المظالم المجتمعية وتمر بمراحل التجنيد ثم تنتهي بالانخراط في العنف[49].

لقد تبين من مراجعة شاملة للأدبيات أن الأنموذج المتكامل القائم على العمليات، الذي طوره (مكولي وموسكالينكو)، يقدم أحد الأطر الأكثر تماسكا، إذ يربط بين المظالم الشعورية والهوية المتأزمة والفرص التعبوية[50].

ويعد أنموذج (مكولي وموسكالينكو) أحد أبرز النماذج التفسيرية المعاصرة التي تنظر إلى الراديكالية كعملية متدرجة تمر بمراحل، وهي، الانفعال، والانجذاب، والالتزام، وترتكز على تحويل الغضب الشخصي إلى فعل جماعي عنيف، ويعد هذا الأنموذج تجسيدا عمليا للدمج بين العوامل النفسية والبيئية والاجتماعية، ويوفر أساسا علميا لتطوير برامج الوقاية وإعادة التأهيل[51].

كما تؤكد بعض الدراسات العربية مثل الدراسة التي قدمها الهاشمي الى أن اقتصار التفسير على البعد الديني أدى إلى فشل مقاربات إعادة التأهيل في البيئات العربية، إذ لم تعالج الأسباب البنيوية والسياسية للتطرف[52].

وبناء على ما تقدم؛ فإن غياب إطار نظري شامل لتفسير ظاهرة التطرف يعد من أبرز الإشكاليات التي تعيق تطوير استجابات فعالة ومستدامة، إذ إن اعتماد مقاربات مجزأة –نفسية أو دينية أو أمنية– قد يؤدي إلى معالجات جزئية لا تلامس الجذور الفعلية للظاهرة، فالتطرف لا ينشأ في فراغ، بل يتغذى على تفاعل معقد بين الشعور بالمظلومية، وتفتت الهوية، والانفصال عن المنظومة القيمية السائدة، وكلها عوامل لا يمكن فهمها من خلال منظور أحادي؛ ولذا، فإن الحاجة

اليوم أكثر إلحاحا إلى بناء نماذج تحليلية مرنة ومتعددة الأبعاد، قادرة على التقاط التنوع في مسارات التطرف بين الأفراد والسياقات المختلفة.

لقد أثبتت النماذج التفسيرية المتقدمة، مثل أنموذج "مكولي وموسكالينكو"، أنها قادرة على ردم الفجوة بين النظرية والممارسة، من خلال تقديم رؤية ديناميكية للتطرف كعملية متدرجة تبدأ من الشعور بالإقصاء، وتنتهي بالفعل العنيف، غير أن فاعلية هذه النماذج تظل مشروطة بقدرتها على التكيف مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في البيئات غير الغربية، وهو ما تفتقر إليه غالبية النماذج المستوردة من دون تكييف، ومن هنا، فإن تطوير إطار تفسيري عربي متكامل – يستلهم من الأنموذج القائم على العمليات لكنه يراعي السياقات المحلية– بات ضرورة علمية وأمنية، تمكّن صانعي القرار من تصميم تدخلات تستهدف مراحل التطرف الأولى بدلًا من الاكتفاء بردات الفعل المتأخرة.

ثالثًا: المقاربات السياسية والأمنية

بعد أحداث 11 سبتمبر، اعتمدت كثير من الدول سياسات قائمة على الاستباق الأمني، وزادت من توسيع صلاحيات المراقبة، وغالبا على حساب الحريات المدنية، فقد ظهرت ميول أكثر شمولية واستبدادية، ترافقت مع مظاهر للتمييز العنصري والتجريم الجماعي[53]، تجلى ذلك في دعم غير مشروط لبعض الأنظمة السلطوية، وتوسيع التحالفات الأمنية، وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وفي هذا السياق، تم التركيز على المقاربة العقابية من دون معالجة الجذور، وتمت شيطنة الجماعات الإسلامية بأكملها، مما أسهم في تعزيز الانقسام المجتمعي وتصاعد الكراهية ضد المسلمين في الغرب، وقد أفضت هذه السياسات إلى ظهور "إرهاب متحول"، يتجه نحو مزيد من التدمير ويستخدم وسائل تتجاوز النمط التقليدي[54].

وقد وثّق تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة الإرهاب أن السياسات العقابية غير المتوازنة أسهمت في تغذية مشاعر الإقصاء، ما أدى إلى تصاعد موجات التجنيد الإلكتروني[55].

إن المقاربة الأمنية، وإن كانت ضرورية، فإنها من دون بعد وقائي ثقافي وتربوي قد تسهم في تعزيز السرديات المتطرفة، التي تروج لصدام الحضارات أو المؤامرة الدولية ضد فئة بعينها، وتشير مراجعة التجارب الدولية في مكافحة الإرهاب إلى أن المقاربات السياسية والأمنية كثيرا ما كانت تعبيرا عن ردود أفعال آنية، أكثر منها سياسات مبنية على فهم عميق لتطور الظاهرة، فغالبا

ما استُخدم مفهوم "الحرب على الإرهاب" كغطاء لتوسيع النفوذ الجيوسياسي أو تصفية الخصوم المحليين والدوليين، لا كإطار عقلاني لفهم الظاهرة ومعالجتها، وقد أسفر هذا التوظيف السياسي المفرط عن إضعاف الشرعية الأخلاقية للمكافحة، ما سمح للجماعات الراديكالية باستغلال فجوة الثقة المتزايدة بين المواطن والدولة، وتقديم نفسها كبديل "مقاوم" لأنظمة تُصوَّر بأنها قمعية أو متواطئة مع الخارج.

إن غياب مساءلة حقيقية للسياسات الأمنية الفاشلة، وعدم وجود آليات مراجعة نقدية شفافة، شكّلا بيئة خصبة لتكرار الأخطاء، وتوسيع آثارها الجانبية، فكلما زادت السياسات العقابية منسوب السيطرة، كلما تولدت أشكال أكثر مرونة من الإرهاب، قادرة على التكيف مع أدوات الردع التقليدية؛ لذا، فإن التحول المطلوب اليوم لا يقتصر على الانتقال من القوة إلى الوقاية، بل على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الشفافية والعدالة والتوازن بين الأمن والحقوق، فالأمن الحقيقي لا يبنى فقط بالسلاح، بل بالثقة المتبادلة والسياسات الرشيدة التي تعالج المظالم وتفتح أفق المشاركة بدل الانغلاق.

رابعًا: الإجراءات الاجتماعية والثقافية

تنقسم التدخلات الاجتماعية على شقّين، أولي وقائي، يستهدف الفئات الهشة بالتوعية والتنشئة، وثانوي تأهيلي، يركّز على إخراج المتطرفين من دوائر العنف واستعادتهم للمجتمع، والإجراءات الوقائية الأولية تستهدف تعزيز خطاب عالمي بديل للتطرف، يقوم على التسامح والانفتاح الثقافي، خاصة في صفوف الشباب والفئات المهمشة، أما الإجراءات الثانوية فتركز على المجموعات المعرضة للخطر ، وتسعى إلى تفكيك القناعات المتطرفة من دون فرض أيديولوجيا بديلة مباشرة[56].

وتشير دراسة McCauley إلى أن المناعة الفكرية تتشكل منذ المراحل المدرسية الأولى، وأن برامج التعليم الحواري أكثر فاعلية من المحتوى التلقيني في مجابهة السرديات المتطرفة[57].

وقد طبقت بعض الدول العربية هذا الأنموذج من خلال برامج وطنية متقدمة، إذ يوظف "مركز اعتدال" السعودي أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل المحتوى الرقمي واكتشاف اضطرابات الهوية مبكرا، ما يشكل أنموذجا استباقيا في مكافحة التجنيد الراديكالي، إذ سجل المركز 78% نسبة نجاح في إعادة تأهيل المتطرفين باستخدام أدوات تحليل المحتوى الرقمي عبر الذكاء

الاصطناعي[58]، كما أظهر "برنامج تكوين" المغربي أن إدماج تعزيز الهوية الوطنية في المناهج الدراسية أدى إلى انخفاض التطرف بنسبة 40% في أوساط الفئات المستهدفة من خلال دمج التربية المدنية في المناهج الدراسية [59]، وبذلك أظهرت تجارب المغربية والسعودية، أن بناء الثقة بين الفاعل الرسمي والديني والمجتمع يعد مدخلاً مهما للتقليل من جاذبية الخطاب المتشدد[60].

وبذلك تكشف التجارب الميدانية في مكافحة التطرف عن أهمية إعادة التفكير في الإجراءات الاجتماعية والثقافية بوصفها مداخل بنيوية لمعالجة جذور الظاهرة، لا مجرد أدوات مصاحبة للمعالجة الأمنية، ففاعلية هذه الإجراءات لا ترتبط فقط بمدى انتشارها، بل بقدرتها على تفكيك البنى الرمزية التي يستند إليها الخطاب المتطرف، وعلى إنتاج أنماط جديدة من الانتماء المجتمعي الإيجابي، كما إن مواجهة السرديات الراديكالية تتطلب صناعة سرديات بديلة ذات جاذبية وجدانية ومعرفية، تنطلق من بيئات الشباب والمهمشين، وتعيد ربطهم بفضاء عام يشعرون فيه بالاعتراف والكرامة والفاعلية، وهنا تظهر الحاجة إلى مقاربات تتجاوز منطق التلقين أو الرقابة الأخلاقية، إلى منطق التمكين الثقافي والتربوي، الذي يعيد بناء العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة.

وعلى ضوء نتائج برامج مثل "اعتدال" و"تكوين"، يتضح أن التدخل الاجتماعي الناجح لا يقاس بعدد الحملات ولا بصرامة الخطاب، بل بقدرته على استباق العنف عبر تفكيك الهشاشة النفسية والهوياتية لدى الفئات المستهدفة، كما إن دمج الذكاء الاصطناعي في تحليل المحتوى الراديكالي يجب أن يقترن بفهم اجتماعي عميق للسياقات المنتجة له، وليس الاكتفاء بالتعامل معه كـ"مؤشر خطر"، فالراديكالية لا تتغذى من النصوص فقط، بل من الشعور بالعجز والتهميش وفقدان الأفق، وهو ما يتطلب أن تكون الإجراءات الثقافية موجهة نحو خلق بيئات حاضنة للمعنى، ومسارات واقعية للاندماج، تتوزع مسؤوليتها بين الدولة، والمدرسة، والإعلام، والنخب الفكرية والدينية.

خامسًا: السياسات الاقتصادية والتكنولوجية

في ضوء التحديات المستقبلية المرتبطة بالمناخ والطاقة والموارد؛ فإن الفجوات الاقتصادية والسياسية باتت أرضا خصبة لنشوء حركات متطرفة، ومع استمرار شح الموارد الطبيعية، تشير التوقعات إلى اندلاع "حروب مناخية" إذا لم تبذل جهود دولية لتقاسم الموارد بشكل عادل[61].

وأمام تصاعد التحديات البيئية والاجتماعية والأمنية، برز مفهوم "السباق الأخضر نحو التسلح" كتوجه استراتيجي جديد يجمع بين التكنولوجيا والوعي البيئي في مواجهة التهديدات غير التقليدية، فلم تعد أدوات الردع تقتصر على السلاح التقليدي، بل شملت نظم ذكية قادرة على رصد التحولات المناخية، وتحليل الأزمات البيئية كعوامل محفّزة للتطرف، في هذا السياق، تتجدد الأسئلة بشأن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ليطرح تساؤل عن كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي والرقابة البيئية كأدوات استباقية ضد جماعات تستخدم المنصات الرقمية في التجنيد وبناء خطاب تعبوي؟ وكيف يمكن تحويل التكنولوجيا إلى قوة ناعمة تسهم في بناء ثقافة وقائية، بدل أن تبقى مجرد وسيلة للرصد المتأخر؟.

هذا التحول يفرض على الدول إعادة تعريف سياساتها الأمنية، إذ تدمج التنمية البيئية، والتماسك المجتمعي، والرقابة الرقمية في مقاربة واحدة، تعالج الجذور بدل أن تكتفي بملاحقة النتائج[62]؛ لذلك تعد العدالة الاجتماعية والبيئية من الحوافز الكبرى لاستدامة الأمن المجتمعي ومكافحة الإرهاب، فالفجوات الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص تغذّي مشاعر الغضب والتهميش، وقد حذّر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي من أن التهميش المناخي قد يتحول إلى عامل تعبئة رئيس للحركات المسلحة في الدول النامية[63]، وأكد تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أن 68% من النزاعات المسلحة في أفريقيا والشرق الأوسط منذ عام 2020، كان لها ارتباط مباشر بندرة الموارد المائية الناتجة عن تغيرات المناخ، ما غذّى سرديات التطرف لدى جماعات مثل "بوكو حرام" في حوض بحيرة تشاد[64].

وفي ظل الطفرة الرقمية، لم يعد دور الدولة الرقابية محصورا في تعقب التهديدات أو مراقبة الفضاء السيبراني بحثاً عن علامات الخطر، بل بات من الضروري أن تعيد الدولة تعريف ذاتها كمنتج استباقي لثقافة رقمية مسؤولة، فالمعركة الحقيقية ضد التطرف في البيئة الرقمية لا تحسم عبر الجدران النارية (firewalls) أو أنظمة المراقبة فقط، بل تبدأ من بناء بيئة رقمية تسهم في تعزيز الوعي النقدي، وتشجع على التعبير الحر المسؤول، وتوفر بدائل معرفية مشروعة تتفوق في جاذبيتها على الخطاب المتطرف.

فرغم توسع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد التطرف، إلا أن تقريرا صادرا عن RAND عام 2024 أظهر أن 30% من المحتوى المتطرف المشفّر على تليجرام لا تتمكن

الخوارزميات من كشفه، ما يستدعي تطوير أدوات تحليل متقدمة قادرة على رصد الترميزات اللغوية المشفّرة[65].

إن الفئات الهشة، وخاصة الشباب الذين يفتقدون للحضور الاجتماعي أو يشعرون بالإقصاء، هم أكثر عرضة للوقوع في شرك الدعاية المتطرفة حينما يجدون في الإنترنت نافذة وحيدة للانتماء أو التأثير، ومن هنا؛ فإن الدولة المعاصرة مطالبة بصناعة "بنية تحتية رقمية معرفية" تتيح لهؤلاء الوصول إلى مسارات آمنة للتمكين والمشاركة، بدلاً من أن يتحولوا إلى ضحايا لمجتمعات افتراضية مغلقة قائمة على الكراهية.

ولعل الدور الجديد للدولة يتطلب تحالفاً بين مؤسسات الأمن الرقمي، ومراكز البحث، والمؤسسات الإعلامية والتعليمية، لبناء منظومات تفاعلية قادرة على اكتشاف المؤشرات المبكرة للتطرف، ومواجهتها عبر الخطاب، لا القمع فقط، فكلما اتسعت الفجوة بين الرقابة والسياسة الرقمية الوقائية، زادت قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال الفضاء الإلكتروني كحاضنة للتجنيد والتعبئة؛ وبذلك، فإن الدولة يجب أن تتحول من "دولة الرصد" إلى "دولة التمكين"، تعيد عبر الثقافة الرقمية تشكيل العلاقة بين المواطن والمعلومة، وتكسر أحادية السرد التي تستثمر فيها الحركات المتطرفة لتبرير عنفها.

الخاتمة

أظهر هذا البحث أن التطرف والإرهاب لا يمثلان مجرد انحرافات فردية أو تهديدات أمنية عابرة، بل هما ظاهرتان بنيويتان معقدتان تنشآن عند تقاطع جملة من العوامل المتداخلة، النفسية (مثل اضطراب الهوية والشعور بالخذلان)، والاجتماعية (كالتهميش والانعزال)، والسياسية (بما في ذلك فشل الدولة أو غياب التمثيل العادل)، والرقمية (كالتحفيز الإلكتروني وخوارزميات الاستقطاب الراديكالي)، وأخيرا البيئية (كندرة الموارد والصراع على الماء والطاقة).

وقد بينت الأدلة الميدانية أن ما يزيد عن 60% من حالات التجنيد في العالم العربي تتم عبر الفضاء الرقمي، في حين أن ما يقرب من 78% من الأفراد المنخرطين في جماعات متطرفة يعانون من هشاشة نفسية عميقة يعاد تأطيرها من هذه الجماعات في شكل "رسالة أخلاقية" أو "واجب وجودي"، في المقابل، أظهرت تجارب ناجحة –كما في الأنموذجين السعودي والمغربي–

أن الدمج بين التحليل العلمي والتدخل الوقائي قد يحقق نسب نجاح مرتفعة تصل إلى 78% في إعادة التأهيل واحتواء الظاهرة.

تؤكد هذه المعطيات ضرورة التحول من الأنموذج الأمني التقليدي القائم على الردع إلى أنموذج وقائي تشاركي يربط بين الدولة والمجتمع، وبين البحث العلمي وصناعة القرار، وبين التكنولوجيا وإعادة بناء الهوية. إن هذه النقلة الاستراتيجية لا تقوم على التدخل العلاجي فقط، بل تبدأ من إعادة تصميم المجال العام ليكون فضاء حيويا يوفر سرديات بديلة، وأدوارا إيجابية تمكّن الأفراد من المعنى والانتماء خارج دوائر العنف والتهميش، فلا يكفي تفكيك القنابل بل لا بد من تفكيك الأفكار السلبية قبل أن تتحول إلى قنابل.

التوصيات

1. إعداد إطار تفسيري عربي لظاهرة التطرف، يدمج بين المقاربات النفسية والاجتماعية والسياسية.
2. إدماج التفكير النقدي والتربية المدنية في المناهج التعليمية منذ مراحل مبكرة، لبناء حصانة فكرية طويلة الأمد.
3. تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي الوقائي لرصد وتحليل الخطاب المتطرف في الفضاء الرقمي المغلق والمفتوح.
4. ربط البحوث الأكاديمية بمراكز صنع القرار، لتحويل النتائج العلمية إلى سياسات وقائية فعالة.
5. معالجة المحفزات الاقتصادية والبيئية التي تهيئ بيئات خصبة للتجنيد، خاصة في المناطق الهشة.
6. إصلاح المؤسسات العقابية وتحويل السجون إلى مراكز لإعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي، تراعي الخلفيات الفردية.

المصادر

(1) Cohen, Jonathan, and José María Blanco, Knowledge, the Great Challenge to Deal with Terrorism, Revista de Estudios en Seguridad Internacional 2, no. 1 (2016): 43–62, https://dx.doi.org/10.18847/1.3.3 (PDF, p. 12).

(2) Aaron Y. Zelin, "Jihadis and the Use of the Terms Terrorism and Terrorist," (2011), p. 4.

(3) Cohen, Jéssica, and José María Blanco. 2016. Knowledge, the Great Challenge to Deal with Terrorism. Revista de Estudios en Seguridad Internacional 2, no. 1: 43–62. https://dx.doi.org/10.18847/1.3.3 (PDF, p. 28).

(4) Robins, R. S., and J. M. Post, Political Paranoia: The Psychopolitics of Hatred (New Haven: Yale University Press, 1997), pp. 59–66.

(5) Clark McCauley and Sophia Moskalenko, Friction: How Radicalization Happens to Them and Us (New York: Oxford University Press, 2017), pp. 89–102.

(6) Post, Jerrold, The Mind of the Terrorist (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 114.

(7) لؤي خزعل جبر، سوسيولوجيا العنف المقدس: دراسة في بنية الخطاب الجهادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص142-145.

(8) Gina DeJacimo, "The Role of Psychology in Countering Violent Extremism," Master's thesis, 2015, p. 31.

(9) See: L. K. Nelson, "Extremism in the Digital Age," Journal of Digital Threat Analysis 5, no. 2 (2021): p. 9; and DeJacimo, "The Role of Psychology in Countering Violent Extremism," p. 42.

(10) Ibid., p. 56.

(11) Zelin, op. cit., p. 8.

(12) Conway, M., "Determining the Role of the Internet in Violent Extremism and Terrorism," Studies in Conflict & Terrorism, vol. 40, no. 1 (2017): p. 80.

(13) Winter, C., Documenting the Virtual Caliphate (London: Quilliam Foundation, 2015), pp. 12–15.

(14) Neumann, P. R., The New Jihadism: A Global Snapshot (London: ICSR Report, King's College London, 2015), p. 9.

(15) Zelin, A. Y., "Picture Or It Didn't Happen: A Snapshot of the Islamic State's Official Media Output," Perspectives on Terrorism, vol. 9, no. 4 (2015): p. 86.

(16) مرصد التطرف الرقمي، "اتجاهات التجنيد الإلكتروني في العالم العربي"، 2024، ص17.

(17) Institute for Strategic Dialogue (ISD), The ISIS Propaganda Machine: Strategies of Recruitment and Radicalisation (London: ISD, 2016), p. 6.

(18) Moghaddam, Fathali M., "The Staircase to Terrorism: A Psychological Exploration," American Psychologist 60, no. 2 (2005): pp. 161–169.

(19) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، "استراتيجيات مكافحة التطرف في الشرق الأوسط: التحديات والإمكانات"، القاهرة، 2020، ص12.

(20) المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، "الشباب والتطرف العنيف في المغرب: مقاربة وقائية"، الرباط، 2019، ص37.

(21) UNESCO, Prevention of Violent Extremism through Education: A Guide for Policy-makers (Paris: UNESCO, 2018), p. 22, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000266105.

(22) لؤي خزعل جبر، سوسيولوجيا العنف المقدس، مصدر سابق، ص143.

(23) مركز اعتدال، "دراسة الاضطرابات النفسية لدى المتطرفين"، الرياض، 2023، ص22.

(24) McCauley & Moskalenko, op. cit., pp. 65–70.

(25) nstitute for Strategic Dialogue (ISD), The ISIS Propaganda Machine: Strategies of Recruitment and Radicalisation (London: ISD, 2016), p. 5.

(26) DeJacimo, Gina, op. cit., pp. 61-67.

(27) Deb, S., et al., "Short-term psycho-education for caregivers," Journal of Mental Health Research (2021): p. 13164.

(28) Cohen, Jonathan, and María Blanco, op. cit., p. 37.

(29) DeJacimo, Gina, op. cit., p. 73.

(30) Fathali M. Moghaddam, "The Staircase to Terrorism: A Psychological Exploration," American Psychologist 60, no. 2 (2005): 161–169.

(31) Crenshaw, M., "The Logic of Terrorism: Terrorist Behavior as a Product of Strategic Choice," in Inside Terrorist Organizations, ed. R. Harrison (New York: Columbia University Press, 1990), pp. 257–271.

(32) حمد خليفة، "من الاستراتيجية إلى الدم: قراءة تحليلية في فكر داعش"، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، 2017، ص66.

(33) Moghadam, A., "Suicide Terrorism, Occupation, and the Globalization of Martyrdom," Studies in Conflict & Terrorism, vol. 29, no. 8 (2006): pp. 707–729.

(34) DeJacimo, Gina, op. cit., p. 79.

(35) Kanol, Emel, "Who Supports Jihadi Foreign Fighters?" (2024), p. 5.

(36) Tajfel, Henri, and John C. Turner, "The Social Identity Theory of Intergroup Behavior," in Psychology of Intergroup Relations, eds. S. Worchel and W. G. Austin (Chicago: Nelson-Hall, 1986), pp. 7–24.

(37) European Center for Counterterrorism, Youth and Radicalization: Identity Crisis and Extremist Propaganda (2021), p. 9, https://eccr.eu/youth-radicalization-report.

(38) حيدر سعيد، "الهوية والمظلومية في خطاب الجماعات الإرهابية: قراءة في الحالة العراقية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص22.

(39) Victoroff, J., "The Mind of the Terrorist: A Review and Critique of Psychological Approaches," Journal of Conflict Resolution, vol. 49, no. 1 (2005): pp. 3–42.

(40) DeJacimo, Gina, op. cit., p. 85.

(41) Post, Jerrold M., The Mind of the Terrorist: The Psychology of Terrorism from the IRA to al-Qaeda (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 82.

(42) ينظر: الهاشمي، سوسيولوجيا العنف والتطرف، مصدر سابق، ص. 92. وسعيد، حيدر، "الهوية والمظلومية في خطاب الجماعات الإرهابية"، الدوحة، 2016، ص28.

(43) UNESCO, Prevention of Violent Extremism through Education: A Guide for Policy-makers (Paris: UNESCO, 2018), p. 30, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000266105.

(44) Cohen, Jonathan, and María Blanco, op. cit., p. 45.

(45) Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2020, p. 17.

(46) Berger, J. M., The Strategy of Lone Wolf Terrorism (The International Centre for Counter-Terrorism, 2018), p. 3.

(47) Cohen, Jonathan, and María Blanco, op. cit., p. 49.

(48) Khan, A., et al., "Role of Students in Countering Violent Extremism," (2023), p. 112.

(49) Deb, S., et al., op. cit., p. 13168.

(50) McCauley, Clark, and Sophia Moskalenko, Understanding Political Radicalization (2017), p. 11.

(51) McCauley, Clark, and Sophia Moskalenko, op. cit., p. 102.

(52) عمار الهاشمي، سوسيولوجيا العنف والتطرف في العالم العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020)، ص92.

(53) Flecha Ruíz Marques da Silva, H., "O papel das forças de segurança," 2018, PDF, p. 14.

(54) Cohen, Jonathan, and María Blanco, op. cit., p. 53.

(55) European Union Terrorism Situation and Trend Report (2021), p. 23.

(56) Aiello, E., et al., "Preventing Violent Radicalization of Youth," (2019), pp. 8-12.

(57) Clark McCauley, "Mechanisms of Radicalization," Journal of Strategic Security (2011): p. 50.

(58) مركز اعتدال، مرجع سابق، ص34.

(59) المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الشباب والتطرف العنيف في المغرب، الرباط، 2019، ص15.

(60) عبد الله الشهري، الوقاية من التطرف في التجربة السعودية، مجلة قضايا فكرية، العدد 10، 2021، ص88.

(61) Jason Asthappan, Military Might and Political, Economic, and Social Institutions (2009), p. 89.

(62) Ibid., p. 102.

(63) World Economic Forum, Global Risks Report (2023), p. 38.

(64) U.S. Department of Defense, Climate Change as a Threat Multiplier (2023), p. 32.

(65) Brian Jackson et al., AI Limitations in Countering Encrypted Extremist Content (Santa Monica: RAND Corporation, 2024), p. 45.